

الشروط العامة لبيع منتجات و/ أو خدمات هميل (الإمارات العربية المتحدة) (UNITED ARAB EMIRATES)

نصري اعتباراً من يونيو 2021

- 1. التعريفات**

المشتري يعني الكيان أو الشخص الذي يشتري المنتجات و/ أو الخدمات من البائع.
الشروط تعني الشروط العامة لبيع منتجات هميل و/ أو خدماتها.
العقد يعني الاتفاقية بين البائع والمشتري لبيع وشراء المنتجات و/ أو الخدمات التي تتضمن هذه الشروط، بما في ذلك جميع اتفاقيات الضمان المنفصلة أو ضماطات الأداء.
المنتجات الممنعة للتسرب تعني تلك المنتجات التي تشمل على الهدايا والطلاء والمنتجات ذات الصلة بالإضافة إلى عيوبها التي يبيعها البائع للمشتري بموجب العقد.
المنتجات تعني كافة الهدايا والطلاء والمنتجات ذات الصلة بما في ذلك المنتجات الممنوعة للتسرب بالإضافة إلى عيوبها التي يبيعها البائع إلى المشتري بموجب العقد.
البائع تعني كيان هميل الذي يقبل الطلب من المشتري ويصدر الفاتورة للمنتجات و/ أو الخدمات.
الخدمات تعني المشورة الفنية والخدمات الأخرى التي يقدمها البائع إلى المشتري بموجب العقد.
- 2. المجلد**

أ) هذه الحالات تحدد الشروط والأحكام التي يقوم البائع بموجبها بتوريد المنتجات و/ أو الخدمات التي يؤديها للمشتري ما لم يتفق البائع صراحة على خلاف ذلك كالتالي:
(ب) أي شروط وأحكام يزعم المشتري أنها تطبق في أمر الشراء أو خطاب التأكيد أو أي مستند آخر يقدمه المشتري لا تشكل جزءاً من العقد.
لا يلتزم البائع بشروط الشراء المتنازلة التي يوفرها المشتري حتى لو لم يرفض البائع أو يتعارض البائع مع هذه الشروط المتنازلة.
(ج) أن تنتشر قانونية وصلاحيته وإنفاذ البنود الأخرى في هذه الشروط إذا كانت أحد البنود أو أصبحت غير قانونية أو غير صالحة أو غير قابلة للتطبيق.
- 3. التسعيرات وقبول الطلب**

هي عرض لتسعيرات البائع ودعوة للمشتري لتقديم عرض ولا تشكل عرضاً ملزماً للمشتري. من خلال الطلب أو من خلال قبول التسعيرة (على سبيل المثال عن طريق إصدار أمر الشراء)، يُعتبر أن المشتري قد قدم عرضاً لشراء المنتجات و/ أو الخدمات من البائع وفقاً لهذه الشروط من خلالها يلتزم البائع بهذا العرض فقط عندما يتم قبول الطلب كتابياً من قبل البائع (على سبيل المثال عن طريق إصدار تأكيد الطلب) أو عن طريق تسليم المنتجات و/ أو الخدمات.
- 4. الأسعار وشروط الدفع**

أ) إن يكون سعر المنتجات و/ أو الخدمات هو السعر الذي وافق عليه البائع كتابةً كافة الأسعار لا تشملها الضرائب، رسوم الجمارك ورسوم الاستيراد وتكاليف التسليم التي يجب على المشتري دفعها. يشمل سعر المنتجات العبوة الاعتيادية للبائع ولكن تُستبعد الرسوم الأخرى، على سبيل المثال رسوم التالين ورسوم الطلبات الصغيرة وما إلى ذلك.
(ب) تعتمد الأسعار على المواد الخام والتصنيع والتكاليف الأخرى ذات الصلة التي يتكدها البائع. في حالة حدوث زيادة في هذه التكاليف للبايع بنسبة 5٪ (خمس مائة) أو أكثر ما بين إبرام العقد وتاريخ التسليم المتفق عليه، يحتفظ البائع بالحق في تعديل الأسعار لتعكس هذه التغييرات بشكل مباشر.
(ج) يجب على المشتري دفع مبلغ الفاتورة بالكامل خلال 30 (ثلاثون) يوماً من تاريخ الفاتورة أو كما هو ثابت في الفاتورة. إن يتم الدفع من قبل المشتري بالمبلغ المتفق عليه في الفاتورة، يجب على البائع الحصول على الفاتورة المدفوعة على المتأخره بواقع 5٪ (خمس مائة) سنوياً (محموية على أساس شهري بالنسبة للتساقية) فوق السعر الأساسي للبيك المركزي في بلد موطن البائع أو إذا كان أقل، أعلى معدل سعر صرف (محموية) القانون الإلزامي ذات العلاقة.
(د) على المشتري تعويض البائع عن جميع التكاليف والنفقات المعقولة (بما في ذلك الرسوم القانونية) التي قد يتكدها البائع عند تحصيل المبالغ المتأخرة.
(هـ) لا يجوز للمشتري وقف المبالغ المستحقة للبائع أو خصم المبالغ فيما يتعلق بالمطلبات أو المبالغ المتنازع عليها.
- 5. الإنهاء وتعليق العمل**

أ) يحق للبايع إنهاء العقد بآثر فوري وبدون إشعار مسبق إذا كان المشتري في حالة أنه خرق الالتزامات لهذه الشروط والعقد. أن يشمل التلويح المادي على سبيل المثال لا الحصر الحالات التي يكون فيها المشتري: (1) عدم امتثاله للبند 10 من هذه الشروط، (2) التوقف عن الشراء، (3) الفشل في الوفاء بالالتزامات الدفع عند استحقاقها، (4) تعيين بطله غير قادر على سداد الدين (5) يسعى للحصول على تسوية مع دائنيه، و (6) يخصص لأمر أو قرار فيما يتعلق بالتصفية، بالإدراة أو الإنهاء أو الاحلال أو تعيين مدير أو حوزة ممثل على كل الأصول أو أي جزء كبير منها.
(ب) في حالة إنهاء البائع للعقد، فإن جميع الأصول المسحقة للمنتجات و/ أو الخدمات التي تم تسليمها تعتبر مستحقة وواجبة السداد على الفور.
(ج) أن يُعفى البائع من التزاماته بموجب هذه الشروط من تاريخ الإنهاء باستثناء ما يتعلق بالطلبات الخاصة بالمنتجات و/ أو الخدمات التي تم توريدها بالفعل و/ أو المنفذة ودفع ثمنها بالكامل في تاريخ الإنهاء.
(د) يتم تعليق التزام البائع بتسليم المنتجات و/ أو الخدمات إذا خرق المشتري في السداد المستحق خلال 14 يوماً من تاريخ استحقاق أي مبلغ مستحق مدته بنسبة للبائع في تاريخ التسليم وذلك بموجب العقد أو أي اتفاقية أخرى مع البائع. لن يؤثر تعليق التسليم هذا على حقوق البائع الأخرى بموجب هذه الشروط البائع غير ملزم باستئناف عمليات التسليم حتى يقوم المشتري بدفع جميع المبالغ المتأخرة، بما في ذلك جميع المصاريف وأي فاتورة متراكمة.
- 6. التسليم، الحق الشرعي والمخاطر**

أ) أن يتم تسليم المنتجات وفقاً للشروط والبيع المستخدمة بموجب قواعد إنكوتريم 2020) في المكان والتاريخ المحددين في الطلب ويحتفظ البائع بالحق في إصدار فاتورة للمشتري بجميع تكاليف التسليم.
(ب) تنتقل مخاطر المنتجات إلى المشتري بوقت مسبق من (1) عندما يتم تسليم المنتجات إلى المشتري، أو وكيل المشتري، أو الشخص الذي يوفيه المشتري قبول التسليم، أو (2) تاريخ التسليم المتفق عليه، إذا أخفق المشتري في الاستلام كما هو مطلوب بموجب العقد.
(ج) على البائع الاحتفاظ بالحق الشرعي للمنتجات ومكبتها حتى استلام البائع بالكامل وعند ذلك الحين على المشتري: (1) الاحتفاظ بالمنتجات بصفاة وكيل وحارس أموال للبايع، (2) تخزين المنتجات دون أي تكلفة على البائع بشكل منفصل لكافة البضائع الأخرى للمشتري أو أي طرف ثالث بحيث تظل قابلة للتعريف بسهولة على أنها ملكية البائع، (3) عدم إتلاف أو تغيير أو حجب أي علامة تجارية أو التعليف على المنتجات أو المتعلقة بها، و (4) الحفاظ على المنتجات في حالة مرضية والاحتفاظ بها مؤمنة نيابة عن البائع بكامل سعرها ضد جميع المخاطر. يحق للبائع استرداد مبيعات المنتجات بعض النظر عن أن ملكية أي من المنتجات لم تنتقل من البائع. في حالة قيام المشتري بدفع ثمن الشراء بالكامل أو في حالة بدء إجراءات الإفلاس ضد المشتري، يحق للبائع أو ممثله استرداد المنتجات أو إعادة بيعها ودخول ملكية المشتري إليها الغرض ولا يجوز لهذه الخطوات أن تؤثر على حقوق البائع الأخرى.
(د) على المشتري تعويض البائع عن جميع التكاليف والنفقات التي تحدث نتيجة لإخفاق المشتري: (1) أن يتم الاستلام في التاريخ المتفق عليه، أو في حالة عدم تحديد هذا التاريخ خلال 7 (سبعة) أيام عندما يقدم البائع إشعاراً بأن المنتجات جاهزة للتسليم، و (2) أن يقدم تعليمات كافية، مستندات، وتفاصيل أو موافقات مطلوبة لإمكانية تسليم المنتجات و/ أو الخدمات في الوقت المحدد.
(هـ) إذا وافق البائع على تسليم المنتجات و/ أو الخدمات في التاريخ المحدد وتخلّى عن ذلك، بخلاف أسباب القوة القاهرة، يحق للمشتري لئمل هذا الإلغاء (جزء منه) المطالبة الذي لم يتم تسليمه. يقبل المشتري لئمل هذا الحق في الإلغاء كإصلاح فقط وله أن يتنازل صراحة عن أي حقوق أخرى على البائع بإلغاء المشتري عن أي تأخير أو تأخير متوقع في التسليم إلى المشتري سويًا مع تاريخ (تواريخ) التسليم الجديدة. إذا لم يتم تسليم المشتري من قبل تاريخ (تواريخ) التسليم الجديدة، يظل من حق المشتري من خلال إشعار كتابي البائع إلغاء الطلب جزئياً أو كلياً.
(و) على المشتري فحص كافة المنتجات بدقة عند الاستلام وإخطار البائع في أقرب وقت ممكن بصورة عملية (خلال 48 ساعة من التسليم) عن أي ضرر أو عيب أو نقص في أي من المنتجات. إذا فشل المشتري في تقديم هذا الإشعار، سيتم اعتبار المنتجات من كافة النواحي وفقاً لأمر الشراء بذات الصلة معقولة من قبل المشتري، باستثناء الحد الذي يوجد به عيب كامن غير واضح بشكل معقول عند الفحص.
(ز) يتحمل المشتري مسؤولية الحصول على كافة التراخيص والموافقات الأخرى اللازمة لاستيراد المنتجات واستخدامها. لا يجوز إبراء عدم المشتري من التزاماته بموجب هذه الشروط إذا فشل البائع في الحصول على التراخيص أو الموافقة (الموافقة) الأخرى.
- 7. القوة القاهرة**

أ) يُعفى البائع من التزامه بتسليم المنتجات و/ أو الخدمات في تاريخ التسليم، إذا كانت هناك أحداث خارجة عن سيطرته المعقولة تمنع البائع من أداء التزاماته (القوة القاهرة). إذا استمرت هذه الأحداث في منع البائع من أداء التزاماته لمدة 60 (ستين) يوماً متتالية، يجوز لأي من الطرفين إلغاء العقد.
(ب) يجوز للبائع إقطاع، وتقليل أو تعليق تسليم المنتجات و/ أو الخدمات لتخصيص قدرته على التوريد بشكل معقول بين المشتري وصلاته الآخرين إذا كانت القوة القاهرة تمنع البائع من تسليم جميع المنتجات و/ أو الخدمات والامتثال الكامل بأوامر من عملائه الآخرين. في مثل هذه الحالة، يحق للمشتري إلغاء الطلب (الطلبات) التي لم يتم تسليمها. يحدد هذا البند سبل الإصلاح الوحيدة المتاحة للأطراف في حالة القوة القاهرة.

8. ضمان البائع ومحدودية المسؤولية

- مسؤولية البائع للبضائع عن المنتجات:
- أ) في حالة ما إذا كانت البضاعة منفصلة ومنسقة بذاتها بضمان البائع للمنتج أو صدرت بارتباطها بالعقد من قبل البائع إلى الحد الذي يوجد به تعارض بينها وبين هذه الشروط، فإن هذه الشروط المتعلقة بها تكون سارية بضمان البائع المستقل عن استبعاد هذا البند.
 - ب) يضمن البائع أنه عند التسليم ولمدة 12 (اثني عشر) شهراً من تاريخ التسليم أو انتهاء الصلاحية المبطية، سيتوافق كل منتج مع صحيفة بيانات المنتج المعمول بها و/ أو المواصفات كما هو الحال عند التسليم ولن يتحمل البائع أي مسؤولية أخرى بموجب هذا العقد (بوضوح أو ضمناً) تقصيراً أو غير ذلك بالنسبة للجرود، الأداء، القابلية للتسويق أو العلامة لأي غرض للمنتجات.
 - ج) لا يشمل ضمان البائع العيوب أو الأضرار التي تحدث في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بشكل معقول من خلال وسائل الإصلاح العادية بسبب شكلها أو موقعها. كما لا يشمل ضمان البائع الضرر الناجم عن التلف الميكانيكي أو اللدحام أو غيرها الناتج عن التخزين، الهجوم البكتيري، التلوث، الإجراءات الكهروميكانيكية، التلف أثناء الإصلاح، التلف تحت الطلاء المستعمل أو الاحتكاك، باستثناء التلف الطبيعي العادي. يتحمل البائع المسؤولية بموجب هذا الضمان فقط إذا قام المشتري (أو من كان بذات الصلة، المغاؤل من الباطن) لديه: (1) إعداد الطليقة الخارجية بكاملها قبل الطلاء، وطلاء المكان بشكل صحيح وصيقلته بعد الطلاء، كل ذلك وفقاً لمواصفات المنتج وأي توجيه صادر من البائع، (2) نقل المنتجات وتخزينها والتعامل معها واستخدامها وفقاً لكافة المعلومات المقدمة إلى المشتري من قبل البائع وأي عادات تجارية دولية للتحارة، (3) تقديم مطليقة مكتوبة توثق العيب المزعم في أو تلف المنتجات خلال 10 (عشرة) أيام من التاريخ الذي علم فيه المشتري لأول مرة أن كان من الممكن أن يكون على علم بالعيوب أو الضرر بشكل معقول، (4) السماح للبائع بوقت معقول للوصول إلى فحص المنتجات، منطقة تطهير ويسمح للبائع بفحص أي سجلات صيانة أو غيرها من السجلات ذات الصلة (والتي يجب على المشتري الاحتفاظ بها وفقاً للممارسات الجيدة)، (5) الامتثال بالاتزام بها بموجب هذه الشروط، بما في ذلك السداد في الوقت المناسب لسعر الشراء، و (6) التوقف عن استخدام المنتجات بمجرد عثور المشتري للعيوب.
 - د) بالنسبة للمنتجات الممنوعة للتسرب، إن يكون البائع مسؤولاً عن خرق الضمان في هذا البند 8 إذا نتج عنه عدم التطبيق: (1) بسبب أن المشتري يبتل المنتج خارج متعهد التسرب بذات التوعية، أو مزجه أو استخدامه مع أي مادة غير معتمدة، (2) بصفاة كلية أو جزئية، بسبب ضرر متعمد أو ظروف بيئية غير طبيعية أو شديدة التغير، أو (3) بصفاة كلية أو جزئية، بسبب أي إهمال أو سوء استخدام للمنتج المتخصص ذو الصلة، أو المواصفات غير الكافية لسلك الطلاء و/ أو درجة الحرارة (الحرارة) المناسبة أو إعداد السطح أو الطلاء بطريقة غير مناسبة من قبل أي شخص آخر غير البائع أو وكيله.
 - هـ) في حالة خرق الضمان بموجب هذا البند 8، يجب على البائع، بناءً على اختياره، إما استبدال المنتج أو رد سعر المنتج المعيب بالكامل. لا يحق للمشتري الحصول على أي تعويض آخر. يجوز للبائع تعليق عمليات التسليم للأحقة للمنتجات أو تأجيل تواريخ التسليم المقابلة وذلك حتى يتم تحديد صلاحية مطليقة المشتري بشكل نهائي.

مسؤولية البائع عن الخدمات

- أ) لا يتحمل البائع أي مسؤولية عن أي نصيحة أو خدمة أخرى يقدمها البائع (أو أي من موظفيه ووكلائه ومقاوليه من الباطن) فيما يتعلق بأي المنتج (المنتجات) الممنوعة للتسرب بل يدفع المشتري مقابلها بشكل منفصل عن أي منتج متعلق بالتسرب آخر أو خدمة، يجب تقديم هذه المشورة أو الخدمة المجانية وفقاً لتقدير البائع وعدم الاعتماد عليها من قبل المشتري.
- ب) أن المشتري قد تكبد خسرة مباشرة نتيجة لذلك.

مسؤولية البائع للخدمات الخاصة بالمنتجات الممنوعة للتسرب

- أ) لا يتحمل البائع أي مسؤولية عن أي نصيحة أو خدمة أخرى يقدمها البائع (أو أي من موظفيه ووكلائه ومقاوليه من الباطن) فيما يتعلق بأي المنتج (المنتجات) الممنوعة للتسرب بل يدفع المشتري مقابلها بشكل منفصل عن أي منتج متعلق بالتسرب آخر أو خدمة، يجب تقديم هذه المشورة أو الخدمة المجانية وفقاً لتقدير البائع وعدم الاعتماد عليها من قبل المشتري.
- ب) أن المشتري قد تكبد خسرة مباشرة نتيجة لذلك.
- ج) يكون البائع مسؤولاً فقط إذا قدم مثل هذه المشورة أو الخدمة بأهمال مع الأخذ في الاعتبار بأن المعلومات والمعدات وسهولة المعرفة المتوفرة للبائع في ذلك الوقت (بما في ذلك ما تم تقديمه من قبل المشتري)، لكن على المشتري أن يقر صراحة أنه يجوز استخدام المنتجات الممنوعة للتسرب للاستخدامات خارج نطاق معرفة البائع أو خبرته، والاختلافات البيئية، والتغيرات في الإجزاء أو الاستخدام، أو استقراء البيانات قد تؤدي إلى نتائج غير مرضية، وأن المنتجات الممنوعة للتسرب مخصصة للاستخدام من قبل المشتري الذين يتعمقون بالمهارات والدراسة بذات الصلة في الاستخدام السليم لهذا النوع من المنتجات.
- د) حدود المسؤولية:
 - 1) أن لا تتجاوز مسؤولية البائع تجاه المشتري السعر المدون في الفاتورة للمنتجات و/ أو الخدمات، باستثناء ما يتعلق بالمنتجات الممنوعة للتسرب (والخدمات ذات الصلة) فقط، إذا كانت سبل الإصلاح متوفرة بموجب البند 8 (هـ) غير قابلة للتطبيق بموجب القانون المعمول به، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مسؤولية البائع مسعفين (2) لسعر المدون في الفاتورة.
 - ج) أن يكون البائع مسؤولاً عن أي خسرة في الأرباح، الكسب، ضياع الوقت، السمعة، خسرة استخدام السفن، الآلات أو المعدات. إن يتحمل البائع بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي خسرة أو ضرر خاص أو تابع / غير مباشر مهما كان.
 - ط) أن يكون البائع مسؤولاً عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية لطرف ثالث ناتج عن استخدام المشتري للمنتجات.
 - ك) أي استثناءات أو حدود المسؤولية بموجب هذه الشروط تكون في صالح البائع الذي تمت الموافقة على التمديد له لصالح جميع الشركات و/ أو الأفراد داخل حوزة هميل.
 - ل) مع مراعاة القانون المعمول به فيما يتعلق بالمسؤولية عن الإصابات الشخصية والوفاة، إن تكون للمشتري أي مطالبة ضد البائع، بموجب العقد أو المسؤولية التصورية، فيما يتعلق بأي شيء تم تنفيذ أو تسليمه بموجب العقد ما لم يتم إخطار البائع كتابياً من هذه المطالبات خلال 24 (أربعة وعشرين) شهراً من تاريخ التسليم.

9. حقوق الملكية الفكرية

- أ) البائع (أو هميل) هم ويوفون ملاماً لجميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمنتجات و/ أو الخدمات، بما في ذلك المعرفة الفنية وبراءات الاختراع والبيانات وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والمعلومات التقنية والوثائق وكذلك البيانات مثل أي حقوق نشر متعلقة به، لا يكتبس المشتري أي حقوق في أي من حقوق الملكية الفكرية أو غيرها من الأنجارات التي طورها البائع خصيصاً للرفاه البائع، وتظل هذه الحقوق ملكية حصرياً للبائع (أو هميل).

10. الامتثال، مراقبة الصادرات والغويات

- أ) يتحمل المشتري أي عليه أن يلتزم بالقوانين واللوائح السارية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تلك المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد وأحكام العويات ولوائح مراقبة الصادرات للأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. إذا قام المشتري بخرق هذا البند 10، يحق للبائع إما تعليق العقد أو إنهائه دون أي مسؤولية أو تكلفة يتحملها البائع.

11. بنود متنوعة

- أ) لا يجوز للمشتري التنازل عن حقوقه و التزاماته بموجب العقد.
(ب) لا يتم تثبيت العقد بالاشراكة أو بالمشروع المشترك بين البائع والمشتري، ولا يجوز تفسير أي من الأطراف على أنه شريك أو شريك أعمال للطرف الآخر.
(ج) لا يتم التنازل عن أي حق أو إصلاح بموجب هذا العقد إلا إذا تم تقديمه كتابياً ولا يعتبر تنازلاً عن أي خرق أو تقصير لاحق.
(د) الشخص الذي ليس طرفاً في هذا العقد ليست له أي حقوق بموجب قانون العقود (حقوق الأطراف الثالثة) قانون 1999، أو أي قانون إلزامي مماثل معمول به، لإنفاذ أي بند من بنود هذا العقد.

12. اختيار القانون والاختصاص

- أ) يخضع أي نزاع ينشأ عن العقد ويتم تفسيره وإنفاذه وفقاً لقوانين الإمارات العربية المتحدة مع استبعاد أي قانون آخر ويخضع النظر عن (ب) بالنسبة لجميع المبيعات خارج الإمارات العربية المتحدة، يخضع العقد ويفسر وفقاً لقوانين إنجلترا ويليز مع استبعاد أي قانون آخر ويخضع النظر عن أي مبدأ متعارض مع القانون. ليخضع أي نزاع للمحك من قبل محكمة منفرد يتم تعيينه واتخاذ من قبل محكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA) وفقاً لقواعد إجراءات التحكيم المصنفة من قبل محكمة لندن للتحكيم الدولي والتي تكون سارية المفعول في الوقت الذي تكون فيه هذه الإجراءات قد بدأت. على أن يكون مكان التحكيم في لندن وتجرى المرافعات باللغة الإنجليزية. على أن يكون قرار التحكيم نهائياً وقطعاً وملزماً للطرفين.
(ج) ومع ذلك، وبإفاق المشتري صراحةً على أنه يجوز للبائع أخذ تحصيل قانوني والحصول على ضمان لمطالبات البائع بموجب العقد. يمكن أن يشمل الضمان إجراءات التحكيم ضد السفينة المتكورة في التسعيرة أو في الطلب، أو أي سفينة شقيقة، أو، إذا كان مصحراً بذلك بموجب القانون المحلي، السفن الأخرى تكون خاضعة لنفس السيطرة الإدارية أو المرتبطة بها.